

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطرانة

وعضوية القضاة السادة

ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين ، جواد الشوا

المميز :

وكيله المحامي

المميز ضده : الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٤ قدم المميز هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠١٣/١٧٠ القاضي بالحكم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات بتاريخ ٢٠١٣/٦/٣٠ .

وتتلخص أسباب التمييز فيما يأتي :

١. إن الاعتراف الذي أدلى به المميز والذي اعتمده المحكمة لم يكن مطابقاً للواقع والقانون حيث أفاد بأن هناك عدد من الأشخاص كانوا يطلقون الرصاص ولا ادري أن المجني عليه أصيب مني أو من غيري .
٢. إن فعل المتهم وعلى فرض الثبوت لا يشكل جنابة القتل القصد سناً للمادة ٣٢٦ من قانون العقوبات وإنما يشكل جرم التسبب بالوفاة طبقاً للمادة ٣٤٣ عقوبات .
٣. إن القصد الاحتمالي لا ينطبق على أفعال المميز لأنه لا بد أن يتوقع الجاني النتيجة ويقبل المخاطرة بها وان يكون مريداً ومرحباً بالنتيجة الأولى التي قصدها .

٤. فقيام الشخص بإطلاق العيارات النارية في عرس ابتهاجاً لا يتوقع أن يتسبب ذلك مقتل شخص آخر وإذا توقع ذلك فإنه قطعاً لم يرغب أو يرحب بالنتيجة وهذه مسألة موضوعية يختص بها قاضي الموضوع وفق بينات وظروف القضية التي يجب أن يستدل بها استدلالاً سائغاً ومقبولاً موافقاً لقانون أصول المحاكمات الجزائية والقناعة المبنية على أسس قانونية صحيحة .
٥. إن القصد الاحتمالي مساوٍ للقصد المباشر من حيث النتيجة يفترض توقع الجاني النتيجة وقبوله بها .
٦. إن المميز وعلى فرض الثبوت لو كان يعلم أو يتوقع أن فعله سيقتل أحد الأشخاص فإنه لن يفعل أو يستمر بإطلاق النار .
٧. إن إجراءات التحقيق والقبض باطلة ومخالفة للمادة ١٠٠ والمادة ١١٢ من أصول المحاكمات الجزائية .
٨. إن الأحكام الجزائية تبنى على اليقين والجزم وليس على الشك والتخمين واتساع التفسير حول أن المميز أراد إحداث النتيجة ورحب بها وان هذا مخالف لمبدأ مستقر عليه وهو (الشك يفسر لصالح المتهم) وان أي تفسير يجب أن يعزز ببينة قانونية معتبرة ومستساغة تركز إليها قناعة المحكمة وتحقق العدالة .
٩. إن المميز شاب في مقتبل عمره وأمامه فرصة في الحياة وهذا الحكم الشديد من شأنه تدمير حياته والقضاء على مستقبله .

الطلب :

أولاً : قبول التمييز شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية .
ثانياً : نقض الحكم المميز وإعلان براءة المميز أو تعديل وصف التهمة لتصبح التسبب بالوفاة سنداً للمادة ٣٤٣ من قانون العقوبات .

وبتاريخ ٢٠١٣/٧/١٠ رفع نائب عام الجنايات الكبرى ملف الدعوى إلى محكمتنا عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدياً أن الحكم الصادر جاء مستوفياً لشروطه القانونية واقعةً وتسببياً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية ملتصقاً بتأييده.

وبتاريخ ٢٠١٣/٧/١٤ طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطة رقم ١٠٦١/٢٠١٣/٤/٢ قبول التمييز شكلاً وردده موضوعاً وتأيد القرار المميز .

القرار

بالتدقيق والمدولة قانوناً نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهم

التهم التالية :

- ١- جناية القتل خلافاً لأحكام المادة (٣٢٦) عقوبات.
- ٢- جنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً لأحكام المواد (٣) و٤ و١١/د من قانون الأسلحة النارية والذخائر .
- ٣- جنحة إلحاق الضرر بمال الغير خلافاً لأحكام المادة ٤٤٥ عقوبات.

الوقائع :

تتلخص وقائع هذه القضية وكما وردت بإسناد النيابة العامة أنه وفي مساء يوم ٢٠١٢/١١/٢٩ وأثناء حفلة عرس لدى منزل الشاهد ، لكائن في محافظة معان خلف المركز الأمني قام المتهم بإطلاق عدة عيارات نارية ابتهاجاً بحفلة العرس ، حيث أصابت إحداهما المغدور الذي كان يجلس برفقة الشاهدين في الباص العائد لوالد مقابل حفلة العرس ، ولحق أضرار بزجاج الباص نتيجة ذلك وقام المتهم بالهرب من المكان وتم إسعاف المغدور إلى المستشفى إلا أنه توفي وبتشريح جنته علل سبب وفاته بالنزف الدموي الدماغى وتهتك المادة الدماغية نتيجة الإصابة بمقذوف ناري واحد مستقر في الرأس وبالنتيجة قدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

بالتدقيق :

بكافة أوراق هذه القضية والبيانات المقدمة والمستمعة فيها وجدت المحكمة بأن واقعتها الثابتة التي استخلصتها وقنعت بها قناعة تامة وارتاح لها ضميرها تتلخص بالتالي :- أنه وبحود الساعة الحادية عشرة مساء يوم الخميس ٢٠١٢/١١/٢٩ كان المغدور برفقة الشاهدين يستقلون باص نوع

هونداي يقوده الشاهد ويجلس في المقعد بجانبه الشاهد فيما كان المغدور يجلس بوسط المقعد الخلفي ، حيث توجهوا جميعاً إلى حفلة عرس المدعو والتي كانت مقامة في ساحة بجانب المركز الأمني في مدينة معان ، ولدى وصولهم أوقفوا الباص بمواجهة الساحة التي يجري بها الاحتفال ومكثوا في داخل الباص بعض الوقت لمشاهدة مجريات الاحتفال ، وفي تلك الأثناء قام المتهم والذي كان يحوز مسدس غير مرخص قانوناً نوع CZ عيار ٩ ملم رقم باستقبال أحد أصدقائه ويدعى حضر إلى الحفل وكنوع من التحية قام بوضع يده اليسرى على رأس المدعو الذي كان يجلس على أحد الكراسي وأسند يده اليمنى التي كانت تحمل المسدس والمتجه بشكل أفقي مائل للأعلى قليلاً وقام بإطلاق عدة عيارات نارية بشكل عشوائي وباستهتار لإظهار احترامه للمدعو برغم تحذير والد العريس الشاهد وطلبه من جميع الحضور عدم إطلاق النار بالاحتفال فاخترقت إحدى الرصاصات الزجاج الأمامي للباس وأصابت المغدور في أعلى جبهته من الجهة اليسرى واستقرت في الدماغ ، مما أدى إلى إحداث نزف دموي دماغي وتهتك في المادة الدماغية أدى بالنتيجة إلى وفاته بعد إسعافه إلى المستشفى وقام المتهم بتسليم نفسه والمسدس الذي استخدمه إلى الشرطة وتبين بالنتيجة أن المقذوف المستقر برأس المغدور مطلق من مسدس المتهم وجرت الملاحقة .

وتأسيساً على ما تقدم قررت المحكمة ما يلي :

١- عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من الأصول الجزائية إدانة المتهم بجنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص وفقاً للمادتين (٤٣ و ٤) من قانون الأسلحة النارية والذخائر ، ومعاقبته عملاً بالمادة ١١/ج من ذات القانون بالحبس ثلاثة أشهر والرسوم ومصادرة السلاح الناري المضبوط ، وعملاً بذات المادة من الأصول الجزائية إدانته بجنحة الإضرار بمال الغير طبقاً للمادة (٤٤٥) عقوبات وعملاً بذات المادة من قانون العقوبات الحكم عليه بالحبس مدة شهر واحد والرسوم .

٢- عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من الأصول الجزائية وبدلالة المادة (٦٤) عقوبات من الأصول الجزائية تجريم المتهم بجنابة القتل القصد وفق أحكام المادة (٣٢٦) عقوبات .

العقوبة :

عظفاً على ما جاء بقرار التجريم قررت المحكمة وعملاً بأحكام المادة (٣٢٦) عقوبات
وضع المجرم
بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشرين سنة
والرسوم محسوبة له مدة التوقيف وتضمنه نفقات المحاكمة .

ونظراً لإسقاط الحق الشخصي من قبل ذوي المغدور الأمر الذي تعتبره المحكمة سبباً
مخففاً تقديرياً ، وعملاً بأحكام المادة ٣/٩٩ من قانون العقوبات تخفيض العقوبة المحكوم
بها المجرم إلى النصف لتصبح الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة
مدة عشر سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف وتضمنه نفقات المحاكمة .

وعملاً بأحكام المادة (٧٢) من قانون العقوبات إنفاذ هذه العقوبة دون سواها بوصفها
العقوبة الأشد ومصادرة السلاح الناري المضبوط وتضمنه نفقات المحاكمة .

وعن أسباب التمييز :

وعن السبب السابع نجد أن إجراءات القبض والتحقيق جاءت متفقة وأحكام المادة ١٠٠
من قانون أصول المحاكمات الجزائية إذ أن إلقاء القبض تم الساعة ٧,٣٠ من مساء
٢٠١٢/١١/٣٠ والتحقيق تم الساعة ٨ من مساء اليوم ذاته مما يجعل هذا السبب غير
وارد ويتعين رده .

وعن السبب التاسع نجد إن محكمة الجنايات الكبرى أخذت بإسقاط الحق الشخصي
ونزلت بالعقوبة المفروضة إلى حدها الأدنى مما يجعل هذا السبب غير وارد وجدير
بالرد .

وعن باقي الأسباب القائمة على تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت
إليها على اعتبار أن ما قارفه المميز من فعل لا يشكل جريمة القتل القصد بالمعنى الوارد
بالمادة ٣٢٦ وبدلالة المادة ٦٤ من قانون العقوبات وإنما وعلى فرض الثبوت يشكل جرم
التسبب بالوفاة خلافاً للمادة ٣٤٣ من قانون العقوبات.

وباستعراض محكمتنا لأوراق الدعوى باعتبارها محكمة موضوع عملاً بأحكام المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى نجد أن واقعتها تتلخص في أنه ومساء يوم ٢٩/١١/٢٠١٢ كان المتهم (المميز) متواجداً في حفلة عرس لابن المدعو في مدينة معان وبحوزته مسدس غير مرخص عيار ٩ ملم وعند حضور أحد أصدقائه المدعو وكنوع من التحية للمدعو قام المميز بوضع يده اليسرى على رأس المدعو وأسند يده اليمنى التي كانت تحمل المسدس وبشكل أفقي مائل للأعلى قليلاً وقام بإطلاق عدة عيارات نارية بشكل عشوائي ومستهتر وفي هذه الأثناء كان المغدور اجلس مع أصدقائه في الباص العائد لوالد في مكان قريب من موقع العرس ومرتفع قليلاً عنه حيث كان الشاهد اجلس على مقود السائق والشاهد بجانبه في حين كان المغدور اجلس في منتصف الكرسي الخلفي ونتيجة لإطلاق المميز العيارات النارية من مسدسه احتفاء بصديقه اخترقت إحدى الرصاصات الزجاج الأمامي للباس أصابت المغدور في أعلى جبهته من الجهة اليسرى استقرت في الدماغ أدت إلى إحداث نزف دموي دماغي وتهتك بالدماغ وبالنتيجة إلى الوفاة .

وفي القانون:

فإن ما قارفه المميز من أفعال تمثلت بإطلاقه عدة عيارات نارية من مسدس غير مرخص قانوناً وفي حفلة عرس تضم عدداً كبيراً من المواطنين وبوضعية إطلاق شبه أفقي مع ارتفاع بسيط للأعلى وبشكل ينم عن استهتار وعدم اكتراث وتوقعه إصابة أحد الموجودين ورغم ذلك قبوله بهذه المخاطرة وإصابة المغدور بعيار ناري ووفاته نتيجة لذلك فإن هذه الأفعال وبوصفها المقدم تشكل جنائية القتل القصد بحدود المادة ٣٢٦ وبدلالة المادة ٦٤ من قانون العقوبات.

ذلك انه ومن الرجوع إلى أحكام المادة ٦٤ من قانون العقوبات الباحثة في القصد الاحتمالي نجدها تعتبر الجريمة مقصودة وان تجاوزت النية الجرمية الناشئة عن الفعل قصد الفاعل إذا كان توقع حصولها فقبل بالمخاطرة لأن الجاني يتوقع إمكانية حصول النتيجة ولا يكثر بذلك ويقبل بالمخاطرة ويرتكب فعله فإن يعد في حكم من توقع النتيجة وبأش نشاطه مريداً حدوثها ومن قبل النتيجة نفسها بعد أن توقع حدوثها يعد بمثابة من أرادها لأن القصد الاحتمالي يعادل القصد المباشر في أثره القانوني .

وحيث توصلت محكمة الجنايات الكبرى إلى النتيجة ذاتها فإن حكمها يتفق وأحكام القانون وجاءت العقوبة المفروضة ضمن الحد القانوني لمثل هذه الجريمة .

وعن كون الحكم الصادر مميزاً بحكم القانون نجد إن محكمة الجنايات الكبرى أحاطت بوقائع الدعوى إحاطة شاملة ووافية وجاء حكمها مستجمعاً لمقوماته ومحمولاً على أسبابه ومستوفياً لشروطه القانونية واقعةً وتسببياً وعقوبةً ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

لذلك نقدر رد التمييز وتأييد القرار المميز .

قراراً صدر بتاريخ ١٧ ذي القعدة سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٣/٩/٢٠١٣ م

القاضي المتروئس

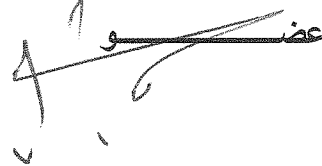


عضو



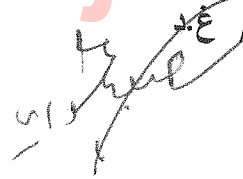
عضو





رئيس الديوان

دقيق



lawpedia.jo